



PROVISIONAL

A/41/PV.130
7 May 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينييس (اسبانيا)

- جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة [١٢٢] (تابع)

- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى [١٧] (تابع)

(١) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة [١٥٠] (تابع)

(١) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥البند ١٢٢ من جدول الاعمال (تابع)جدول الانصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (A/40/1108/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أود ان استرعي انتباه الجمعية الى الوثيقة A/40/1108/Add.1 ، التي تتضمن رسالة موجهة اليّ من الأمين العام يبلغني فيها انه بعد اصدار رسالته المؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل فإن السلفادور قد دفعت المبلغ اللازم لكي يصبح مجموع متأخراتها أقل من الحد المذكور في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك

البند ١٧ من جدد الاعمال (تابع)تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(١) تعيين عضوين في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة

الخامسة (A/40/681/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : قبل مواصلة النظر في مسألة الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ، أود ان ادعو الاعضاء الى توجيه انتباههم الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (١) من جدول الاعمال .

في الفقرة ٤ من ذلك التقرير توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة السيد فكتور اليكساندروفيتش فيسلخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) لشغل المقعد الشاغر لما تبقى من فترة عضوية السيد ايغور ف . خاليفينسكي ، أي حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد تلك التوصية ؟

تقرر ذلك .

البند ١٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

(أ) تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1 و 2 و Add.1 و 2)

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/40/1106)

السيد لوبيناثي (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب من جديد لوفد جمهورية الأرجنتين عن عميق تعازينا لوفاة السيد راؤول بريبيش ، الذي كان أحد عمالقة الفكر الاقتصادي في القرن العشرين . ان هذه الخسارة التي لحقت بجمهورية الأرجنتين هي ايضا خسارة لأمريكا اللاتينية ككل وللعالم النامي ، الذي قدم لهما السيد بريبيش خدماته القيّمة بنشاطه وبصيرته النابعين عن مواهبه . وان اوروغواي ، البلد الذي كان للسيد بريبيش روابط خاصة به ، تشعر ايضا بهذه الخسارة في اعماقها .

ان وفد بلادي يود ان يبلغ الأمين العام مدى سعادته لرؤية ما يبذله من جهود في وجه ما اطلق عليه عن حق بالازمة المالية الحادة للمنظمة ، التي تعبر عنها مبادرة عقد هذه الدورة الأربعين المستأنفة للجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالطبيعة الخطيرة لهذه الازمة ليس هناك على ما يبدو اختلاف في الآراء . وقد وصف الأمين العام هذه الازمة في تقريره (A/40/1102) بأنها أخطر أزمة مالية في تاريخ الأمم المتحدة ، كما ان اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية شاطرت في تقريرها (A/40/1106) رأى الأمين العام تماما .

ولهذا فقد آن الاوان لمعالجة مشكلة تتطلب بطبيعتها نمطين في الحلول : حلول سريعة لما سمي بأزمة التدفق النقدي - ولذلك يجب أن تكون هذه الحلول فورية - والنمط الآخر هو الحلول البعيدة الاثر لكامل الهيكل الإداري والاستقرار المالي والاستخدام الفعال لسبل وموارد المنظمة ، وبما أن هذه الحلول ستكون طويلة الاجل فإنها تتطلب تعاريف مضمونية ومناهج شاملة .

ولكن في مواجهة هذه الازمة المالية يتعين علينا أن ندرس اسبابها وأن نضعها في اطارها الصحيح حتى يمكننا تقييمها على النحو المناسب .

ونعتقد في المقام الاول ان من الواضح أن هذه الازمة ظاهرة ونتيجة لازمة أوسع نطاقا وأكثر خطورة . وهي تغضي بنا الى إدراك أعمق للآزمات الرئيسية الأخرى والتي تحمل مسؤوليتنا تحملا كاملا . وكما أشار الأمين العام فإن هذه الازمة قبل كل شيء أزمة سياسية .

إنها أزمة تتعلق بتعددية الاطراف ، وهي أزمة تتعلق بالمؤسسية في المجتمع الدولي . إنها أزمة نظام التعاون الدولي ، وأزمة الثقة في المنظمات الدولية وخاصة في الأمم المتحدة .

وهذه الازمة تؤدي الى تقلص الموارد التدريجي للآلية وقلة الوسائل المتاحة لتلك المنظمات ، وخاصة للأمم المتحدة ، بغية النهوض بعمل فعال يهدف الى ضمان وتعزيز الاهداف الأساسية للسلم والأمن الدوليين والمداقة بين الأمم وتنمية الشعوب ، أو الى تحقيق التعاون الدولي الرامي الى حسم المشاكل الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية .

هناك علاقة تناسبية معكوسة بين الإنخفاض في الفعالية والزيادة في العبارات الطنانة - بين الإنخفاض في المضمون والزيادة في الخطابة - وهذا يؤدي الى المجازفة بتحويل أجهزة الأمم المتحدة الى مجرد محافل للمناقشة .

ولهذا يتعين علينا قبل كل شيء أن نؤكد من جديد على شقتنا بالأمم المتحدة وبنظامها القائم على التعاون الدولي وبفعالية آليتها . إن الإحتفال الرسمي بالذكرى

الأربعين لإنشاء المنظمة - وهو احتفال جمع كل قادة العالم - دلت على التأييد القوي لمقاصد الأمم المتحدة والإلتزام بالمثل التي تسعى إلى تحقيقها . وهذا لا يتمشى مع أي أسلوب من شأنه أن يقلص الوسائل اللازمة لتحقيق هذه المقاصد والاضطلاع بمهام المنظمة .

إن التفريق بين الإلتزام بمثل الأمم المتحدة وبين الثقة في الأمم المتحدة كمؤسسة يضعف العلاقات الدولية ويقوض جميع الجهود والآمال التي أعرب عنها منذ ٤٠ عاما في ميثاق سان فرانسيسكو .

ينبغي ألا تساورنا أية أوهام . فليست هناك أية طريقة أخرى يمكن إيجادها لتعزيز مثل الأمم المتحدة إلا عن طريق نظامها المؤسسي ؛ وإذا كنا نؤمن بهذه المثل يتعين علينا أن نشق بالمؤسسة ، وإذا كنا نشق بالمؤسسة يتعين علينا أن نوفر لها الوسائل التي تحتاجها للاضطلاع بمهامها .

وهذا لا يعني أننا لا ينبغي أن نوفر جميع الحلول المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى تحسين قيمها بمهامها وتمحيص الأخطاء والإفراط في استخدام مواردها ، وترشيدها ، وبإختصار ، إلى جعل المنظمة تعمل بصورة أكثر كفاءة وفعالية .

ولكن يتعين ألا نقع في الدائرة المفرغة التي تتمثل في تقليص الموارد حتى تستعاد الثقة بهذه المنظمة .

ومن ناحية أخرى ، يجب علينا ألا ننسى أن ما يتعرض للخطر الآن في سير عمل الأمم المتحدة هو الأهداف التي كرمت بعناية في النظام القانوني الدولي ، مثل المساواة القانونية فيما بين الدول والعمليات الديمقراطية في المفاوضات الدولية .

وفضلا عن ذلك ، فإن أي خلل في الأمم المتحدة أو إضعاف لبرامجها سيجعلنا نقع للخطر نظام التعاون الدولي - الذي تستفيد منه البلدان النامية استفادة رئيسية - ومنصل إلى الإنتاج بأن سير أعمال الأمم المتحدة سيرا ففعالا ، تمشيا مع أهدافها ومبادئها ، يعتبر عاملا أساسيا لضمان العدالة والإستقرار في العلاقات الدولية ولتقدم العديد من الشعوب ورفاهها .

وهذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة يجب أن ترمي إلى إيجاد حلول قصيرة الأجل للآزمة المالية التي تواجهها المنظمة ، ولكنها أيضا اختبار قام للتأكيد مجددا على وضع الثقة في هذه المنظمة .

لقد تحدث كثيرون عن استعادة الثقة في المنظمة . ونحن نتحدث أيضا عن التأكيد من جديد على الثقة وعن تعزيزها ولكننا لا نتحدث عن استعادة الثقة ، لأن أحدا لم يفقد الثقة بالأمم المتحدة رغم أننا جميعا ندرك أوجه قصورها ومواطن ضعفها . إن الحلول القصيرة الأجل تتعلق مباشرة بدفع المتأخرات أو الإمتناع عن السداد من جانب عدد لا بأس به من الدول الأعضاء يبلغ وفقا لآخر تقرير صادر عن الأمين العام (A/40/1102/Add.2) بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ، حوالي ٥٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة . وأشار إلى الانصبه المقررة ، أو الانصبه المقررة الجزئية ، لعام ١٩٨٥ ، وأيضا في العديد من الحالات ، للسنوات السابقة .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نؤكد أن دفع كل دولة من الدول الأعضاء للانصبه المقررة عليها يعتبر جزءا لا يتجزأ من الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الميثاق . وبطبيعة الحال قد تكون هناك بعض الدول الأعضاء التي تجد من العسير أن تدفع المتأخرات عليها بسبب المشاكل الاقتصادية التي تواجهها . وإن نداء الأمين العام موجه إليها أيضا ، رغم أنه من المفهوم أن هذه الدول ستبذل جهدا خاصا أو ستفحصي لتحقيق ذلك ، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن عدم الالتزام هذا يضر بكل دولة من الدول الأعضاء ، وخاصة بأضعفها .

بيد أن عدم دفع الانصبه المقررة يصبح أمرا خطيرا وهاما بصورة خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول الأعضاء التي اعتادت على عدم دفع هذه الانصبه لأسباب سياسية ، وهذا يشكل انتهاكا واضحا للميثاق .

إن هذا التصرف يقوض في المقام الأول مبدأ المسؤولية الجماعية في تغطية نفقات المنظمة ، كما يرد في المادة السابعة عشرة . فضلا عن ذلك ، فهو يُدخل عنصرا يؤثر تأثيرا خطيرا على كفاءة المنظمة ، لأنه يمنع عنها الموارد اللازمة للإمتثال للقرارات المتخذة بمقتضى الميثاق أو تنفيذ مهامها الأصلية .

وقد سادت هذه الحالة بعض الوقت ، كما ذكر في المعلومات الأساسية بشأن الأزمة المالية الراهنة الواردة في المرفق الأول من تقرير الأمين العام . إضافة الى ذلك ، فإنه عندما يحدث عدم التزام من بين المساهمين الرئيسيين ، تصبح الحالة خطيرة بوجه خاص ، وهذا هو ما يحدث الآن .

ان الامساك عن الدفع لعام ١٩٨٥ والانصبه المسقطه لعام ١٩٨٦ مع قيام مشارك رئيسي من جانب واحد بتخفيف نصيبه المقرر ، مما يمثل انتهاكا صافرا للميثاق ، هو الذي أفضى في النهاية الى الأزمة المالية الراهنة . العجز المقدر بمبلغ ٧٦ مليون دولار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ سيغطي تغطية كاملة اذا ما دفع المساهم الرئيسي المبالغ المسقطه التي أمسك عن سدادها من انصبته المقررة لعام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

لقد حددت الجمعية العامة هذه الانصبه على النحو الواجب وهي تمثل الآن التزاما دوليا يستند الى معاهدة مدقتها على النحو الواجب حكومة هذه الدولة التي اعترف العالم بمساهمتها الجوهرية في سبيل المثل التي تجسدها الأمم المتحدة بل ومساهمتها في انشاء المنظمة ذاتها .

وقد صدق الكونغرس في ذلك البلد ميثاق الأمم المتحدة الذي أصبح القانون الاعلى للبلد ، سابقا بذلك القانون المحلي ، ولا يمكن الاستناد دوليا الى أى مادة في هذا القانون المحلي لتبرير عدم الالتزام بواجب هو من صميم الميثاق الذي يمثل بدوره معاهدة دولية ملزمة لهذه الدولة .

ويأمل وفدى أنه استجابة لنداء الأمين العام سيعيد المساهم الرئيس النظر في موقفه ويتصرف بطريقة تتلاءم مع المسؤوليات الهامة التي يتحملها بالنظر الى قوته ومركزه بمففته عضوا دائما في مجلس الأمن .

لقد اقترح الأمين العام مجموعة اجمالية من الحلول قصيرة الاجل للوفاء ، فورا بأكثر المشاكل المالية الحاحا وتخفيفها مؤقتا ، ويجب أن تظطلع الدول الاعضاء التي عليها التزامات متأخرة بالدور الرئيسي في تنفيذ تلك الحلول . ويؤيد وفدى التوصيات

التي قدمها الأمين العام للجمعية العامة مناشدا جميع الدول الاعضاء الالتزام باحكام الميثاق ودفع المبالغ المتأخرة عليها في أقرب وقت ممكن . وقد حظي نداء الأمين العام برد فعل ايجابي ، ويعتبر ذلك اشارة طيبة على أن الدول الاعضاء ترغب في التاكيد مجددا على شقتها في الأمم المتحدة وفي تحملها لمسؤولياتها بالكامل .

وفي هذا الصدد نخطب ، مرة أخرى ، روح المسؤولية لدى الدول التي لديها التزامات مادية مستحقة والتي تؤدي أنصبتها ، بحكم ضخامتها ، دورا حاسما في ميزانية المنظمة بما في ذلك المساهم الرئيسي ، كما نناشد الدول التي لم تدفع بعد أنصبتها المحددة في الميزانية العادية للسنة الحالية ، أن تدفع هذه الانصبة .

ان أوروغواي برغم المضاعف الاقتصادية التي تصادفها ، بذلت أقصى ما في وسعها لاستكمال مساهماتها حتى لم يعد مستحقا عليها سوى مساهمات ١٩٨٦ ، وأنا مفوض في هذا الصدد بأن أعلن أمام الجمعية العامة أن حكومتي تبذل أقصى ما في طاقتها لدفع هذا الاشتراك في أقرب لحظة ممكنة .

والى جانب الدفع الفوري للالتزامات المستحقة من جانب الدول الاعضاء ، فإن مجموعة الحلول المتكاملة التي اقترحها الأمين العام تشمل سلسلة من تدابير التوفير التي تم اتخاذها ، وهي تمثل في مجموعها مبلغ ٣٠ مليون دولار . ويرى وفدي أن بعض هذه التدابير ، لاسيما ما يمس منها موظفي المنظمة ، تدابير صعبة ولا سبيل الى تمديدها الى مالا نهاية . على أننا نشق في حكمة الأمين العام وفي رجاوته التي أثبتتها ، كما نقدر جهوده لمواجهة الازمة وللتصرف في حدود الامكانيات المتاحة أمامه .

ويقترح التقرير أيضا مجموعة أخرى من التدابير التي ستنتوى على وفورات في حدود ٣٠ مليون دولار أخرى للسنة الحالية . وفيما يتعلق بهذه التدابير ، يشعر وفدي بقلق خاص لأن بعض جوانبها لم تلق التوضيح أو التفصيل الكافي ، ولا سيما تلك المتعلقة بتخفيض أو تأجيل الأنشطة في بعض البرامج ، على الرغم من ادراج بعض المعايير المحددة المقرر اتباعها عند احداث هذه التغييرات .

وفي هذا المجال ، فضلا عما سبق وذكرته ، فإننا نسلم بضرورة اتخاذ تدابير
تشفية ولكن هذه التدابير لابد وأن تعكس توازنا كافيا بين الحاجة الى تحقيق وفورات
قصيرة الاجل وضرورة ألا ينجم عن هذه التدابير أثر متوسط الاجل أو طويل الاجل بالنسبة
لأنشطة المنظمة وفعاليتها ، ولا سيما في ميدان التعاون الدولي .

وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء عناية خاصة لتأمين فعالية البرامج التي تفيدها
البلدان النامية وبغير ذلك فإن عبء القيود المالية المقترحة ستؤثر به ظلما
البلدان التي تعاني من أص الحاجة اليها . ولهذا السبب يرى وفد أن الايضاح مهم
ويرى ضرورة اجراء التعديلات اللازمة في اللجنة الخامسة .

وبغير مفاجأة لذلك فنحن نؤيد من حيث المبدأ المجموعة المتكاملة من تدابير
الطوارئ المقترحة بأكملها ، على أساس أنها مجموعة اجمالية وانها ستظل بهذه
الصفة ، بعد التعديل ، بحيث تحافظ على فعاليتها ، وأنه ينبغي مراعاة طبيعتها
المؤقتة بدقة .

وكما قلنا في البداية فإن مسألة الازمة تدعو أيضا الى اتخاذ تدابير في
الاجلين المتوسط والطويل مما يتطلب تعريفات موضوعية لما نتوقعه ونرجوه من أعمال
المنظمة ، على أساس فحص أدق وأعمق لعملياتها .

وقد بدأت العملية بتشكيل فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيع المستوى
الذي سيقدم تقريره الى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ويعلق وفد
أهمية كبيرة على ذلك ، كما نرجو أن تشكل النتائج والتوصيات التي يتوصل اليها
الفريق أساسا يمكن وفقه اتخاذ تدابير موضوعية في الاجلين المتوسط والطويل لا يكون
من شأنها فحص تحسين مالية المنظمة ولكنها تفضي أيضا الى مزيد من الكفاءة
لعملياتها ومزيد من الفعالية في تحقيقها لاهدافها .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشارك وفد بلادي الوفود الأخرى في الاعراب عن تعازينا للوفود السوفياتية بمناسبة المأساة التي وقعت مؤخرا .

استمعنا باهتمام الى المتكلمين العديدين الذين تكلموا في هذه المناقشة . ويتفق الجميع على أن أزمة ذات أبعاد خطيرة تواجه المنظمة ، وقد طرحت مقترحات قيمة . ومن الواضح أن تكريس كل هذا القدر الكبير من الوقت الجماعي والجهود الجماعية لمسألة روتينية بسيطة أمر يؤثر تأثيرا ضارا على العمل الجاد الضروري لهذه المنظمة . ففي وقت يتصاعد فيه الارهاب الدولي ، وتكتسح المجاعات مناطق باكملها ، وتشتعل البلدان ، وتتشب حروب داخلية في العديد من القارات ، وتحرم ملايين من حقوق الانسان الأساسية - وما الى ذلك : بينما تصرخ مسائل ملحة استرعاء للانتباه ، تقحم المنظمة فيما ينبغي ألا يكون حدثا .

ومع هذا ، عقدت هذه الجمعية للنظر في أزمة ، مع أنها الآن ذات أبعاد أكبر مما كانت عليه من قبل ، فإنها أقلقت الجمعية في أحسن سنوات عمرها الأربعين . وشأننا شأن معظم الوفود الأخرى ، نؤمن بأن سبب العلل المالية التي تواجه المنظمة سبب سياسي ، لأن بعض الدول الأعضاء رفضت رفضا صارخا احترام التزاماتها بموجب الميثاق وعضوية هذه المنظمة تتطلب احترام قبول الالتزامات والتعهدات بالكامل . وليست هناك أنصاف تدابير .

من منظور الدول الصغيرة الأعضاء في المنظمة أود أن أدلي ببعض النقاط . أولا ، يحترم وفد بلادي النتيجة التي توصل اليها الأمين العام في تقديم ميزانية برنامجية لفترة سنتين تحتوى على مجموعة متوازنة من البرامج مع مبادئ توجيهية مقبولة للنمو . وغني عن القول بأنه اضطر الى انتقاء خيارات صعبة للتوصل الى الصيغة النهائية لتلك الميزانية . وبالمثل ، فإننا نؤيد المجموعة الاجمالية من المقترحات للتغلب على النقص الذي تبلغ قيمته ١٠٦ ملايين من الدولارات . وأي مجموعة اجمالية ، بطبيعتها ، ينبغي أن تمثل حلا وسطا بين الاحتياجات والمصالح المتنافسة ، وربما كان السبب في عدم شعبيتها هو إنصافها.

ثانيا ، إن طرح مسألة ما اذا كانت الأمم المتحدة تناصر المغير من أعضائها أم الكبير هي في رأينا محاولة للالتفاف حول الموضوع ، والأمر متروك لكل بلد ليقرر أهمية المنظمة لمصالحه الوطنية . وفيجي تؤمن ايمانا قاطعا بالأهمية الحيوية للمنظمة بالنسبة لمستقبل السلم والأمن والرفاهية والنظام في العالم ، وثاننا شأن آخرين كثيرين ، نحن لا نمتنع عن دفع أنصبتنا وليست علينا أية مبالغ متأخرة مستحقة . لهذا ، نعتقد أنه من غير المنطقي أن يتوقع من البعض أن يدفعوا أنصبتهم سلفا لأن آخرين لا يلتزمون بالقواعد . اننا نؤكد أن على أعضاء المنظمة أن يتحملوا مسؤولياتهم والتزاماتهم التي يجب أن تحترم وتنفذ بالكامل .

ثالثا ، هناك بُعد ثالث للمشكلة وهو أن بعض الدول الاعضاء تعاني من أزمة مالية مضنية حلت بها . وكدولة تسهم في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يحق لنا دين قدره ١٦ مليونا من الدولارات لأن بعض البلدان لم تف بإسهاماتها المقررة . ومع هذا فإن تهديد بعض الدول الاعضاء بعدم دفع مبلغ ٣٠ مليونا من الدولارات يسرع بحلول أزمة منذرة بالشلل . وبالنسبة لنا يصبح سوء الإدارة خطيرا عندما يستحق لبلد دين بهذا الحجم ، وهو بلد جزرى نام صغير ، بلد يحاول قصارى جهده للعيش ضمن حدود موارده المحدودة جدا . الا أنه من دواعي الارتياح أن نعلم أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - وكل حلفائه كما نامل - سيبدأون في المساهمة في تكاليف قوات صيانة السلم . ونحن نامل باخلاص في أن تدفع أيضا المبالغ المتأخرة عليها .

رابعا ، بينما قد تحل الأزمة الراهنة خلال عام ١٩٨٦ ، علينا أن نعقد آمالنا عام ١٩٨٧ وما يليه على فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . ان مهمتهم معبة ولكنها ليست مستحيلة . واذا ما نفذت التدابير التي يوصي بها الفريق ويؤيدها أعضاء الأمم المتحدة كلهم ، لن تكون هناك حاجة لأجراء مناقشة مثل هذه التي تجرى الآن . وبوصفنا من بلدان محفل المحيط الهادئ ، أعددنا بعض المقترحات لفريق الخبراء ، ونحن نتطلع الى صدور تقريره .

خامساً ، بينما ينبغي أن تترك المناقشات المفصلة للجنة الخامسة ، نعتقد أن تقييم ملاءمة أي برنامج ينبغي أن تكون عملية مستمرة ، وينبغي ألا يقتصر على القيام به كل سنتين فقط . وهناك أمثلة على أنشطة لا تزال مستمرة رغم أنها أصبحت عديمة الفائدة ويجب أن تُلغى ، وهي لا تزال قائمة لأن لها مخصصات في الميزانية . ونحن نحیی الأمين العام لقيادته وشجاعته في طرح هذه المجموعة الصعبة من التدابير الاقتصادية ، إلا أننا نحثه على مواصلة هذا التحميم حتى لا يلقي هذا الشعور المؤقت براحة البال بالمنظمة إلى إحساس زائد بالأمن .

ختاماً ، أوضح متكلمون سابقون بشكل بارز أنه إذا ما أعيد فتح المجموعة الكاملة من المقترحات فإن وفوداً عديدة سوف تتمسك بالبقاء على مشروعاتها وبرامجها المفصلة . ونحن نعتقد أن مفهوم المجموعة الكاملة ينبغي أن يبقى دون مسامح وأن يولى الأمين العام التأييد التام لتنفيذها .

السيد البان هولفوین (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد

أصابنا الحزن نتيجة وفاة السيد راؤول بریش وهو رجل عظیم من الأرجنتين ومن الأمريكيتين ، وشخصية دولية موقرة . إن إسهامه في مجال الاقتصاد إسهام قيم للغاية ، وقد أدت تحليلاته وآراؤه إلى تفهم أفضل للعلاقات الانمائية بين الشعوب .

أود أن أنقل إلى أعضاء الوفد السوفياتي امف كولومبيا العمیق حكومة وشعباً بشأن الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في تشرنوبل . ونأمل في أن تحل المشاكل المتعلقة بذلك الحادث في أقرب وقت ممكن .

خلال الدورة التذكارية الأربعين للأمم المتحدة ، أعيد تأكيد التأييد الواضع النطاق للمنظمة وميثاقها اعترافاً بالمقاصد الأساسية التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها .

واعادة التأكيد على هذه المقاصد التي لا تزال صحيحة أمر ينبغي دعمه - كما قال الأمين العام في تلك الدورة - بمفاوضات جادة بشأن النزاعات الكبرى وبشأن المسائل الرئيسية ، بما في ذلك ضمان السلامة المالية للمنظمة . وفي حقيقة الأمر ،

كما ذكر الأمين العام ، فان فاعلية جميع برامج الأمم المتحدة وتحقيق المقاصد التي حظيت بهذا التأييد العالمي يعتمدان الى حد كبير على سلامة الموارد ، كما ورد في الميثاق ، وعلى الكفاءة والحكمة اللتين تستخدم بهما .

واذ تتهدد الكفاءة التشغيلية للأمم المتحدة نتيجة معوقات مالية راهنة ، يطلب الأمين العام الآن ، ممارسة لسلطاته ، أن تعقد الجمعية لتقرر أنسب التدابير لعلاج الحالة الطارئة الراهنة .

جنباً الى جنب مع جميع الاعضاء الآخرين ، نؤمن بالأمم المتحدة ونواصل اعتبارها منظمة لا بديل عنها في عالم اليوم . وأذكر باختصار أن نيافة البابا بول السادس رأى أنها هي الطريق الوحيد نحو المدنية الحديثة والسلام العالمي ؛ لقد أشار إليها بوصفها الأمل الأخير لتحقيق الوئام والسلام .

وشأننا شأن الآخرين ، كما قلت ، نؤمن بالأمم المتحدة ؛ ولذلك علينا أن نتحمل مسؤولياتنا المنفردة والجماعية تجاهها . وفي هذا الصدد ، عمدت حكومة بلادي الى التعجيل باجراءات الموازنة المطلوبة بموجب القانون الكولومبي للوفاء بحمتها لعام ١٩٨٦ ، وهي تمثل أساساً كل ما هو مستحق على بلادي .

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي نلتزم به جميعا بحرية يوضح التزاماتنا ولا يمكن لأي دولة أن تنقض هذه الالتزامات عن طريق تدابير انتقائية أو انفرادية . ومن الواضح أنه لا يمكن لأي دولة ، عن طريق وسائلها العادية ، أن تحاول انتهاج سياسة انفرادية دون أن تتقيد بالحدود التي تنشأ نتيجة الخلافات في وجهات النظر الأخرى وضرورة التوصل إلى اتفاق وتفاهم بين الجميع بشأنها . لقد تنازلنا جميعا بمحض إرادتنا عن قدر من السيادة للمنظمة لكي نقيم فيها السلطة الأخلاقية والقانونية التي نرغب فيها جميعا . ولا يمكن أن نسمح بإضعاف المنظمة في الوقت الذي نعتبر أن مصلحة كل منا تقتضي ، لا أن نزيد فاعليتها فقط ولكن أن نجعلها أكثر انصافا ومساواة وأكثر استقلالا وديمقراطية .

وعلى الرغم من أنه يبدو أحيانا أن المعوقات التي تحيط بالأمم المتحدة لا سبيل إلى السيطرة عليها فإنه من المشجع بدرجة كبيرة أن نرى ما حققتة الأمم المتحدة في ٤٠ سنة من وجودها ، والدور التي قامت به في التغيرات الشاملة التي حدثت في هذه الفترة من التاريخ المليئة بالتحديات . إن عالم ١٩٨٦ يختلف تماما الاختلاف عن عالم عام ١٩٤٥ ، كما أن المنظمة تغيرت تغيرا جذريا . وهي بأعضائها الـ ١٥٩ - وهو عدد يزيد ثلاث مرات على عدد الأعضاء الأصليين المؤسسين - تعمل في مجموعة واسعة من الميادين المختلفة لم يكن يتمورها الآباء المؤسسون . وأعمالها في ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني الدولي لم يكن لها نظير في الماضي ، في ضوء نطاقها العالمي ونطاق أعمالها الحقيقية العديدة القيمة والشاملة .

إن الحاجة إلى الأمم المتحدة اليوم أكبر من أي وقت مضى ، في ضوء الحالة العالمية الخطيرة الناشئة عن العودة التدريجية إلى سياسات القوة ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي تؤثر على ملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم . ومن واجبنا أن نعزز المنظمة وأن نؤكد من جديد صحة مبدأ تعددية الأطراف باعتباره النظام الجماعي الصحيح الذي يمثل لبّ النظام الدولي لتلبية احتياجات جميع الشعوب وبصفة خاصة احتياجات أضعف الشعوب .

إن المهمة المنوطة بهذه الاجتماعات هي النظر في الأزمة المالية في الأجل القصير . وقد عرض الأمين العام بمراحة نرحب بها خطورة هذه الأزمة ووصفها بأنها أخطر أزمة في تاريخ المنظمة ، ويود وفد بلادي أن يقدم الشكر إلى الأمين العام بجهوده ولمحاولته التغلب على هذه الحالة الطارئة في المدى القصير ، وسوف تسمح التدابير التي اقترحها بأن تعمل المنظمة بصفة مؤقتة في الوقت الذي يجري فيه تحديد الهيكل المستقبلي الأكثر صلابة للأنشطة التي تقوم بها . ومشارك وفد بلادي في الموافقة على أي قرار يتخذ فيما يتعلق بتقرير الأمين العام .

تتمثل مهمتنا الآن في تعزيز الأمم المتحدة ، والمحافظة على استقلالها ومساعدة الأمين العام في الاضطلاع بمهامه الضخمة ، وتود كولومبيا ، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة أن تحقق هذه الأهداف التي تساعد على صيانة السلم وتعزيز العدالة بين الدول .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أضم

صوتي إلى الذين أعربوا عن حزنهم لوفاة السيد راؤول بريبيش ، الممثل البارز للفكر الاقتصادي الحديث في أمريكا اللاتينية ، والمدافع عن عملية التكامل والمنشئ لمؤسسات الائتمان الإقليمية ودون الإقليمية ، والاعضائي البارز في الشؤون الاقتصادية والنمير النشاط لحرية التجارة والتنمية الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمديق الحقيقي للأمم المتحدة ، الذي دافع عن مبادئها في كل مناسبة وكانت آخر مناسبة في الأسبوع الماضي عندما استمعنا إليه يتناول أزمة الائتمان في أمريكا اللاتينية وذلك في الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكسيك . إننا نقدم تعازينا للوفد الأرجنتيني ولأسرة الفقيد .

إننا نجتمع الآن بناء على طلب الأمين العام للمنظمة باستئناف الدورة الأربعين للجمعية العامة لدراسة التدابير التي يمكن للأمم المتحدة أن تواجه أخطر أزمة مالية تواجهها في تاريخها .

ومن مضمون المناقشة التي شارك فيها عدد كبير من الاعضاء ومن البيانات الهامة الرفيعة المستوى التي استمعنا اليها في اجتماعات الدورة الاحتفالية بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء المنظمة ، يمكننا ان نستنتج ان الغالبية العظمى من البلدان في جميع المناطق تؤيد بقوة هذه المنظمة العالمية . لذلك فان وجود هذه المنظمة ليس معرضا للخطر ويبدو اننا نحتاج اليوم على المسرح الدولي الى الامم المتحدة أكثر من أي يوم مضى .

والازمة المالية التي تواجهها الامانة العامة ، هي السبب في عقد هذه الدورة المستأنفة .

وفي هذا الصدد كان من المشجع ان نستمع الى ممثل الولايات المتحدة ، وهي بلد مؤسس ومساهم أساسي في المنظمة ، يقول إنه ليس هناك شك في ان الاهداف والمقاصد النبيلة التي انشئت المنظمة من أجلها لا تزال قائمة اليوم كما كانت منذ ٤٠ عاما مضت وان حكومته تعترف بالاهمية الحيوية للتعاون الدولي وانها ملتزمة بالعمل على تحسين هذا التعاون .

ومن ناحية أخرى وبالإضافة الى أوجه القصور المزمنة في الميزانية ، التي أثرت على عمل المنظمة ، ظهرت مؤخرا بعض الظروف التي جعلت الحالة أكثر حدة وبمفنة خاصة فيما يتعلق بتوفر التدفق النقدي الفوري اللازم لعمليات الامم المتحدة وللإفطار ببرامج العمل الخاصة بها . وحتى نتمكن من مناقشة مشكلة أشار هذه الازمة على المدى الطويل ، يعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي أنشأته الجمعية العامة ونأمل أن يوفر تقريره اقتراحات محددة حتى يمكن أن تتكيف اجراءات المنظمة مع امكانياتها المالية سواء فيما يتعلق بالهيكل أو بالعمليات . ويبقى بعد ذلك أمر ملح وهو المشكلة القصيرة الاجل التي وصفها الأمين العام وصفا صريحا واضحا في تقريره . (A/40/1102)

لا أحد يدرك الاثار الضارة للآزمة على المنظمة . وربما يكون أفضل ما نرد به دفاعا عن مصداقية وهيبة الأمم المتحدة هو التسليم صراحة بأن هناك امكانية للترشيد واتخاذ تدابير توفيرية مثل التدابير التي اقترحها الأمين العام . لقد فعل ذلك بنزاهة وإلمام أوسع وأوثق بالآلية المسؤول عنها وبالإجراءات التقليدية التي يمكن تنقيحها وتحديثها في مجالات عديدة . وبالطبع ، فإن المبدأ القائل بأنه ينبغي أن تكون الاشتراكات التي تدفع للأمم المتحدة وفقا لقدرة البلد على الدفع لا بد أن يكون المعيار الدائم الذي يُهتدى به عند اتخاذ القرارات في المستقبل مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى آثار الآزمة والدين وتقلبات السعر وهي مسائل لها أثر أكبر على بعض البلدان ، لاسيما بلدان العالم النامي .

وقد تكون هناك تدابير صارمة أخرى يمكن تحديدها وإضافتها إلى التدابير التي اقترحها الأمين العام . وبالتأكيد ، فإن أجهزة المنظومة بوسعها أن تقترح تدابير إضافية . وبالنظر إلى الطبيعة الحادة للفترة الراهنة ، فإن أفضل مسار يمكن أن نتبعه ، على سبيل التأييد السياسي للمنظمة ، هو اعتماد مقترحات الأمين العام بمجملها ، دون إحداث أي تغييرات سوى تلك الناشئة عن المناقشة في اللجنة الخامسة وتوصياتها بشأن الجوانب الفنية .

إن منظر الأشجار وهي تزهر حول هذا المبنى يجعلنا ندرك أن التقليم مفيد . ولكن يجب أن يتم ذلك على أيدي أهل الخبرة الذين يفهمون ذلك . وبصورة مماثلة ، فإن مقترحات الأمين العام تبين الإدراك لما يمكن القيام به والوعي بمسؤوليته عن التحقق من أن المقترحات لن تضر بالنظام . ولهذا فإننا بقبولنا لتلك المقترحات سوف نجدد شقتنا بالأمين العام ونؤكد من جديد تأييدنا لاستمرار عمل هذه المنظمة العالمية .

إن العمل النبيل والدائم من أجل السلم لا يقدر بثمن . والتعاون الدولي من أجل التنمية لا يقدر بثمن ؛ وتوفر أعظم محفل في التاريخ للتعبير الحر عن آراء البلدان الكبيرة والصغيرة بشأن الأحداث التي تمس مصير البشرية شيء لا يقدر بثمن ؛ وتوفر محفل للدفاع عن حرياتنا وحقوقنا الانسانية ، مثل الحق الشامل في التصويت وحرية التعبير واحترام كرامة الأفراد والشعوب ، شيء لا يقدر بثمن .

إن مسيرة الأمم المتحدة في تاريخ تحسن البشرية مسيرة لا يمكن عكسها . لذلك فإننا لعل شقة من أن المجتمع الدولي سوف يكون قادرا على التغلب على المعوقات المالية الراهنة .

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أولا ، بالنيابة عن وفدي ، أشني على الأمين العام لجهوده التي جاءت في الوقت المناسب لاطلاعنا على الازمة المالية لمنظمتنا التي ما برحت تلوح في الأفق منذ سنة أو نحو ذلك . والواقع أن الأمين العام حذرنا من مغبة الازمة المالية التي ما برحت تشهدنا منذ خريف العام الماضي ، وما فتئ يقوم بذلك عن طريق اتصالات عديدة خلال الربع الاول من هذا العام .

وعلى الرغم من أن وفدي يفهم تماما خطورة الازمة المالية التي تواجه المنظمة حاليا ، فإننا نعتقد أن الحالة ما كان لها أن تكون على النحو الذي هي عليه من الخطورة لو أن جميع الدول الاعضاء قد تقيدت بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الذي يلزم الدول الاعضاء ، في جملة أمور ، بأن تدفع انصبتها السنوية المقررة دون أي شروط مسبقة . وهكذا فإننا نرى ، أن الازمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة ذات طابع سياسي ، وقد عجل بها الاستمرار في الحجب الانفرادي للأنصبة المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة من جانب قلة من الدول الاعضاء التي تعتبر أيضا مساهمة رئيسية في الميزانية العادية للمنظمة .

كذلك يرى وفدي أن الإحجام الانفرادي عن دفع الأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة هو أمر غير مقبول وغير دستوري ولا يمكن تفسيره الا على أنه ذو دافع سياسي . وهكذا فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا الآراء المعرب عنها في هذا الصدد في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في الشهر الماضي ، وكذلك ما جاء على لسان رئيس مجموعة السبعة والسبعين منذ يومين وما عبّر عنه رئيس المجموعة الافريقية بالأمس . ومن المؤسف أن هذه المناورة السياسية توجه ضد المنظمة ، ولا يسع وفدي إلا أن يأمل في ألا يكون هدفها النهائي

توجيه ضربة الى صميم تعددية الاطراف والتعاون الدولي بشكل عام عن طريق شل منظومة الأمم المتحدة .

وإزاء هذه الخلفية يرى وفدي أن من الضروري أن يعرب بإيجاز عن آراء تنزانيا بشأن التدابير التي اقترحها الأمين العام لتحقيق وفورات على النحو الوارد في الفقرات ١٦ و ١٧ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ من الوثيقة A/40/1102 وفي إضافاتها ، بوجه عام ، بغية تأييد بيان رئيس المجموعة الأفريقية الذي أدلى به بالأمس وفي بعض الحالات إكماله .

إن تعليقنا العام هو أن مصادر التوفير التي اقترحها الأمين العام كانت يمكن أن تكون أكثر تكافؤاً لو أن التخفيضات أو التاجيلات المقترحة للبرامج أو البرامج الفرعية قد شملت الأمانة العامة للأمم المتحدة كلها وجميع لجان الأمم المتحدة الإقليمية ، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وعلاوة على ذلك ، كان ينبغي للأمين العام أولاً أن يعطي اهتماماً أكبر للأثار الضارة على البرامج المقدمة الى البلدان النامية والناشئة عن مقترحاته ، ولاسيما فيما يتعلق بالروابط المشتركة فيما بينها ، ويتضح ذلك من تقريره المعروض الآن على الجمعية العامة .

وعلى وجه التحديد ، يود وفدي أن يشدد على النقاط التالية ، وقد ذكر معظمها رئيس المجموعة الأفريقية بالأمس .

أولاً ، إننا نشعر ببالغ القلق لأن الأمين العام قد أدرج في مقترحاته وقف تشييد مرافق مؤتمرات إضافية خاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا . إن المرافق الحالية غير كافية وعتيقة الطراز بحيث لا تمكن المكتب الإقليمي للأمم المتحدة من أن يخدم ٥١ دولة عضواً ، منها أيضاً ٢٦ دولة من أقل البلدان نمواً .

ثانيا ، اننا نشعر بقلق عميق بالمثل إزاء اقتراح الأمين العام بأنه ينبغي وقف إصدار المحاضر الموجزة لمداولات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وفي ضوء المهام الواضحة لهاتين الهيئتين التي أنيطت بهما الجمعية العامة ، والفترة الحرجة التي نمر بها في الوقت الراهن فيما يتعلق باستقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري . يجد وفدي أن من المستحيل تأييد مثل هذا الاقتراح . فهذا الاقتراح في حالة تنفيذه سيلحق خسارة كبيرة بالزخم في الضغط الدولي الحالي على جنوب افريقيا وبتمبئة الرأي العام العالمي لمناهضة الفصل العنصري والنظام العنصري لجنوب افريقيا ، فضلا عن استقلال ناميبيا .

وهكذا ، وفي ضوء الآراء التي أوجزناها تَوّا ، يؤيد وفدي بقوة الاقتراح الذي قدمته من قبل وفود أخرى بأن تدابير توفير التكاليف التي اقترحتها الأمين العام ينبغي أن تخضع أولا لدراسة تفصيلية بغية تقرير أية برامج أو برامج فرعية أو أية اجتماعات ومؤتمرات ينبغي إرجاؤها أو إلغاؤها تماما والنتائج الكاملة لاداء البرنامج والمستوى العام للموظفين ، في المقر والميدان . وهذا ضروريا تماما إذا أردنا تجنب الحالة غير العادية التي يمكن فيها أن يكون لدينا موظفون دون عمل أو لدينا برامج وبرامج فرعية وليس لدينا موظفون لتنفيذها .

وفي هذا الصدد ، يشعر وفدي بالامتنان إذ يلاحظ انه قد تمّ التوصل الى اتفاق بأن تجتمع اللجنة الخامسة في هذه الدورة الاربعين المستأنفة للجمعية العامة لدراسة الجانبين التقني والسياسي لمقترحات الأمين العام بعد أن تسلمت توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وبعد هذا فقط يمكن للجمعية العامة أن تتوصل الى مقرر معقول ومتوازن على الصعيد العالمي .

ان موقف وفدي الذي أوجزته تَوّا لا يقلل بأي حال من الأحوال من النتائج الممكنة للآزمة المالية التي تواجه المنظمة حاليا . وعلى العكس من ذلك تعلق تنزانيا أكبر الأهمية على دور الأمم المتحدة في السنوات الاربعين التي انقضت على إنشائها . فقد قدمت الأمم المتحدة حتى الآن إسهاما قيّما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للبلدان النامية ولا تزال قوة ضخمة في التعاون الدولي بوجه

عام . والامم المتحدة ، قبل كل شيء ، برزت بوصفها المحفل الوحيد لمناقشة مسائل اقتصادية وسياسية هامة وللتفاوض بشأنها ، فضلا عن حسم الصراعات الإقليمية والدولية . ونود في هذا الصدد أن نحث الدول الاعضاء بمفدة خاصة والمجتمع الدولي بمفدة عامة على الوقوف وراء الامم المتحدة والقضاء على الخطر الوشيك الذي نشأ نتيجة للمبالغ المتأخرة المتراكمة على عدد كبير من الدول الاعضاء ، وبمفدة أهم نتيجة للحالة الراهنة التي تتمثل في عدم دفع الانصبة المقرر الى الميزانية العادية للامم المتحدة من جانب بعض الاعضاء المؤسسين لهذه المنظمة الهامة . والوشيقة A/40/1102/Add.2 توضح بجلاء اننا يمكن أن نقضي على هذا الخطر الوشيك ، ويود وفدي أن يهنئ بإخلاء الدول الاعضاء الأربع والعشرين التي استطاعت حتى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ أن تدفع انصبتها المقررة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ في الميزانية العادية للامم المتحدة ، والدول الاعضاء الثلاث عشرة التي استطاعت حتى نفس التاريخ أن تدفع جزءا من انصبتها المقررة أو كلها عن السنوات السابقة لعام ١٩٨٦ .

ورغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها تنزانيا الآن يعتمد وفدي مع ذلك بأنه من الآن وحتى بداية الدورة التالية للجمعية العامة سوف تسعى تنزانيا الى دفع كل انصبتها غير المسددة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ في الميزانية العادية للامم المتحدة .

وفي الختام ، نعرب عن ثقتنا في أن الجمعية العامة سوف تتوصل في نهاية المطاف الى مقرر يستهدف تحقيق السلامة المالية للمنظمة على المدى القصير والمتوسط والطويل . ونتمش أيضا أن يتقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بتوصيات شاملة بشأن مشاكل الميزانية والإدارة التي حالت حتى الآن دون قيام الامم المتحدة بمهامها بيسر .

ويود وفدي أن يتقدم بخالص الشكر لكل الوفود أو مجموعات الوفود التي تقدمت بمقترحات بثناء لمساعدة الجمعية العامة في التوصل الى حل دائم لازمة المالية التي تواجهها منظمنا حاليا .

السيد موزلي (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أبدأ
الموضوع الرئيسي لبياني ، أرجو أن تسمح لي الجمعية بأن أعرب عن تعاطف وفدي العميق
مع أسرة السيد راؤول بريبيش ومع بلده . ان عم السيد بريبيش ولا سيما فيما يتعلق
بأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
يعتبر عملاً خالداً أسهمت به الأرجنتين وأمريكا اللاتينية في خدمة الأهداف النبيلة للأمم
المتحدة .

ويود وفدي أيضاً أن يعرب لشعب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن
تعاطفه العميق فيما يتعلق بالحادث الذي وقع أخيراً للمفاعل النووي ، وعندما تقع
حادثة لمشروع عظيم شيدته الإنسان ، فإن ذلك يتجاوز كل حدود الأرض والبحار
والإيديولوجيات ، ويتشاطر البشر الطيبون الحزن الذي تسببه تلك المأساة .

ومن السخريّة بمكان أنه في وسط الاحتفال بالذكرى الأربعين للمنظمة - في خضم
ترديد عبارات الدعم للأمم المتحدة والاحترام للميثاق - كان علينا أن نستأنف هذه
الدورة للنظر في "الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" . وما يدعو الى سخريّة
أكبر أن هذه الازمة نتجت الى حدّ كبير عن إجراء اتخذته أو يتوقع أن تتخذها دولة من
الدولتين اللتين التزمتا بدفع أكبر الانصبة في هذه المنظمة أو الدولة الأخرى . وما
يدعو الى السخريّة أيضاً أن هاتين الدولتين لجأتا الى قرارات انفرادية بالامتناع عن
الدفع وخطرتا باللجوء في المستقبل الى ذلك - وهو إجراء لم يكن وارداً على الإطلاق
في الميثاق الذي لعبت هاتان الدولتان دوراً كبيراً في صياغته .

وترد الى ذهني ذكريات أيام الطفولة ، وما كان يحدث أحياناً عندما لا تسروق
لعبة لأحد الاطفال الذين يمتلكون شيئاً مهماً لازماً للعبة فيضعه في جيبه وينصرف
حانقاً .

وفي هذا العمر ليس هناك مجال لهذه التصرفات الصبغانية . وما يتعرض للخطر
في هذه اللعبة كبير للغاية . وينبغي علينا أن نلعب جميعاً تلك اللعبة وفقاً للقواعد
وإلا فإننا سوف نعاني جميعاً على المدى الطويل من عواقب ذلك .

ودون إجراءات علاجية مناسبة فإن العواقب التي أشار إليها الأمين العام من
الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة سوف تكون غير مقبولة بالنسبة لوفدي . وإن
مستقبل وبقاء هذه المنظمة لا يجب أن يتعرضا للخطر نتيجة لدعوة سياسية لاية دولة .

ووفدي ، شأنه شأن الوفود الاخرى التي سبقته في الكلام في هذه المناقشة ، يرحب بمبادرة الامين العام . ولا يوجد ما يحول بيننا وبين قبول الصيغة المقترحة في تقرير الامين العام على اساس توصيات اللجنة الاستشارية للادارة والميزانية . ومع ذلك فائنا ، كبعض الوفود الاخرى ، نود ان نحاط علما بالاسس التي بنيت عليها بعض عناصر صيغة الامين العام . فيبدو ان الاجتماعات المبينة بالجزء ألف من المرفق الرابع قد اختيرت بعناية ، ولكن على اي اساس تم ذلك ؟

ائنا نمر باوقات عصيبة ، وليس الوقت وقت تلاعب بالالفاظ . ان وفدي يقبل صيغة الامين العام . وشاننا شأن اللجنة الاستشارية للادارة والميزانية ، فاننا نتطلع الى مقترحات اكثر شمولاً في وقت لاحق ، ونهتم بوجه خاص بضمان تحسين حالة المنظمة بحلول عام ١٩٨٧ .

وفي هذا الصدد فان المسؤولية تقع علينا نحن الدول الاعضاء . فلنعمل من عام ١٩٨٦ عام تصفية الديون . فالمتأخرات يجب ان تسدد ، والمبالغ المحتجزة ينبغي الافراج عنها ، والمدفوعات المستحقة الاداء حاليا ينبغي دفعها باقل قدر ممكن من التأخير . وايا كان ما يقال ، في معرض انتقاد الممولين الرئيسيين الذين يمكنهم من الدفع او يقللون من اشتراكاتهم عمدا ، فينبغي ان نعلم بانه لا يمكن ان يستمر المسندون في السداد في حين يحجم آخرون عمدا عن السداد .

ووفدي لا يعتقد ان هناك اي وفد ، كبيرا اكان ام صغيرا ، يتمنى ان يرى الامم المتحدة تنهار ، ناهيك عن ان يسهم في ذلك . ولا يخفى على احد ان لكل دولة من الدول الاعضاء وكذلك لكل مجموعة من مجموعات الدول الاعضاء افكارا عن الكيفية التي ينبغي ان تعمل بها المنظمة . وفي التحليل النهائي فان تضارب هذه الافكار هو الذي ادى الى الشلل الذي يخيم على هذه المنظمة . ولنضع في اذهاننا دائما ان اتخاذ موقف ، مهما كانت درجة التمسك به ، او اتباع مبدأ ، مهما كان درجة الاخلاص في اتباعه ، للاضرار بهذه المنظمة يعتبران بمثابة احباط الهدف الذي اقيمت المنظمة من اجله .

ومن ناحية أخرى ، اذا كان اغتراض وفدي خاطئا ، واذا كان يوجد بالفعل بعض الأشخاص الذين يرغبون في ان تنهار المنظمة فليصرحوا بذلك . لقد قيل عن حق : "تستطيع ان تهدم بيتي اذا استطعت ان تهدم الدعامات التي يرتكز عليها . " ويبدو لنا ان الامتناع التعسفي عن دفع الانصبة سيؤدي في الامد الطويل لا محالة الى هدم هذا البيت .

لقد بذل الامين العام ومازال يبذل كل جهد مستطاع للتغلب على الازمة . وقد اكد لنا انه سوف يواصل القيام بذلك . وقد نبهنا في تقريره الى ما يلي :

"وسيلزم ان تبذل الدول الاعضاء جهودا متضافرة ، للعمل وفقا لمبادئ الميثاق ، من اجل ان تكون الامم المتحدة قوية قادرة على خدمة المصلحة الحيوية للجميع" (A/40/1102 ، الفقرة ٦)

دعونا لا نتخلى عن الامين العام وعن جهوده الشجاعة . دعونا لا نضر بمنظمتنا ولا نحبط النفع الذي يمكن ان تستمر في تقديمه ، ولكن قبل كل شيء ، دعونا لا نخذل الاجيال القادمة ، ونحكم عليها بالعيش في عالم تفسده ويلات الحرب ، ذلك المصير الذي انشئت الامم المتحدة من اجل حمايتها منه .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم اكن اعتمد الكلام في هذه المناقشة . فموقف حكومة بلادي قد اوضحه ممثل هولندا عندما تكلم نيابة عن الاثنى عشر . بيد انني كنت آمل ان يكون بمقدور رئيس اللجنة الخامسة ، بحلول هذا الوقت ، ظهر الخميس ، ان يخبرنا بان هناك اتجاها عاما ، يشوبه قدر من التردد لتأييد مقترحات الامين العام للتصدي اللازمة المالية الراهنة ، ولو حدث ذلك لما تكلمت . ولكن حيث اننا لا نعرف حتى الان نتيجة مداوات اللجنة الخامسة ، وحيث اننا نناقش ، ربما بشكل غير عادي ، نفس الموضوع في مكانين مختلفين من هذا المبنى في نفس الوقت ، ارى انه من الصواب ان اطرح على هذه الهيئة الرئيسية للامم المتحدة - الجلسة العامة المنوطة بها هذا البند - بعض الاعتبارات التي على الرغم من انها تتداخل مع ما سبق ان قيل فانها لا تتطابق مع ما طرح في البيانات السابقة .

لأنك أننا نواجه موقفا صعبا . وهو موقف صعب مشترك . وهو يشكل مشكلة بالنسبة لنا جميعا ، كبيرنا وصغيرنا ، وربما يشكل مشكلة اكبر بالنسبة للضار . وربما يشكل مشكلة اكبر للبلدان النامية ولكنه يشكل نفس المشكلة بالنسبة لنا جميعا نحن المهتمين بمستقبل الامم المتحدة - ومستقبل الامم المتحدة هو امر حيوي بالنسبة لنا جميعا .

ولأنك ان لهذا الموقف الصعب ابعادا سياسية ، كما ذكر عدد من الاشخاص . وسيكون من غير الحكمة ان نتجاهلها . ان الامين العام قد استرعى انتباهنا اليها . ورئيس مجموعة ال ٧٧ قد استرعى انتباهنا اليها ، كما ان الكثيرين من المتكلمين الذين استمعنا اليهم على مدى اربعة ايام من هذه المناقشة قد استرعوا انتباهنا اليها .

وفي ظل هذه الظروف السياسية ، كما هو الحال في ظروف سياسية اخرى ، ارى انه من الصواب ان تحاول الامم المتحدة جاهدة حل المشاكل السياسية الكامنة وراء هذه المعوية . فهي مشاكل صعبة . وربما لا نستطيع حلها فورا شأنها شأن المشاكل الصعبة المعقدة الاخرى التي لم نستطع حلها بسرعة . ولكن لا ينبغي ان نتجاهل هذه المشاكل . بل ينبغي علينا ان نبذل جهدنا لحلها .

لكن بعد ان قلت هذا ، لا بد ان اقول بصراحة - ولا اظن ان هذا يجب ان يجرح شعور احد - ان حكومة بلدي شأنها شأن حكومات عديدة اخرى قالت لحكومة الولايات المتحدة انها اذا استمرت في اتجاهها الحالي فانها بذلك تكون قد اخلت بالتزاماتها الدولية . وبالمثل قلنا لحكومة الاتحاد السوفياتي ولحكومات اخرى - واقصد حكومات بعض الدول الاخرى في قائمة ال ١٨ - انها قد اخلت بالفعل بالتزاماتها الدولية .

وفي الحقيقة ليس من المقبول بالنسبة لهيئة عالمية أنشئت لوضع ومون معايير دولية تطبق بصورة متساوية على جميع الاعضاء - وأنا أؤيد ما قاله رئيس مجموعة ال ٧٧ بشأن مبدأ المساواة في السيادة بوصفه من صميم الأمم المتحدة - أقول : ليس من المقبول ولا من الصواب أن تعطي الدولتان العظميان الرئيسيتان مثل هذا المثل السيء . ولكن ، ومع أن الحالة تدعو الى الاسف ويجب تصحيحها عن طريق وفاء الجميع بالتزاماتهم ، فإننا نواجه مجموعة من الحقائق الدامغة الفعلية . وترد هذه الحقائق في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ نيسان/ابريل وفي البيانين اللذين القاهما في ٢٨ و ٣٠ نيسان/ابريل ، ولن أكررها مرة أخرى ، ولكن مما لا شك فيه أننا نواجه أزمة ، ويمكن تحديدها بسبل مختلفة . وأنا ، من جانبي ، أقول أن هناك أزمة آنية ، وهناك أزمة في المستقبل القريب ، وشمة أزمة في المستقبل الأطول أجلا .

وإذا بدأنا بالازمة الأطول أجلا ، فقد استمعت الى اشخاص عدة في هذه المناقشة يعربون عن عظيم الثقة والامل فيما ستتمخض عنه مداوات فريق الثمانية عشر . وأن وفد بلادي يشاطر هذا الامل وهذه الثقة ، ولكن دعونا نتذكر أن الولاية المحالة الى فريق ال ١٨ كانت محدودة . فقد كانت ترمي الى تحسين فعالية التكلفة ، وكانت ترجى الى تحسين الكفاءة بشكل عام ، وكانت ترمي الى النظر في شؤون الميزانية وما الى ذلك ، ولكن لم تكن ترمي الى حل ازمتنا المالية . وإنني آمل في أن يسهم ما يحققه الفريق بطريقة ما في حل الازمة المالية ، ولكن ينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأننا طلبنا اليه حل الازمة المالية أو بأن ما يمكن أن يفعله سيؤدي بحد ذاته الى حل الازمة المالية .

وحيث أنني لم أفعل أي شيء لحل الازمة المالية الأطول أجلا ، أنتقل الآن الى الازمة الآنية . لقد عولجت هذه المسألة بايجاز ووضوح في بيان الأمين العام بتاريخ ٣٠ نيسان/ابريل ، كمت هي معالجة بالفعل في بياناته الأخرى . وأود أن أقتبس فقرتين :

"وأمل أن يتضح من هذه الملاحظات أن الازمة المالية المباشرة التي تواجه الأمم المتحدة يمكن تلافيها دون اغلاق هذا العام . ولكن لن نتمكن من تحقيق ذلك ما لم تقرر هذه الدورة تدابير توفير تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار امريكي في شكل توفيرات اضافية ، وما لم يكن هناك مزيد من التجاوب مع ندائنا بتوفير أرصدة إضافية سواء عن طريق تسديد المزيد من المتأخرات والاسهامات الطوعية أو عن طريق سداد الدول الاعضاء لجزء من انصبتها المقررة لعام ١٩٨٧". (A/40/PV.127 ، المفتحان ١١ و ١٢) .

ويؤيد وفد بلادي الأمين العام من صميم أعماقه ، ولكنني مضطر الى القول بأننا نجد كلمتي "ما لم" في الفقرة التي قرأتها توا تتسمان بالتفاؤل بوجه عام . اننا نميل الى الشك في بعض الافتراضات الواردة في ورقة الأمين العام المؤرخة في ١٢ نيسان/ابريل . ونحن لسنا متأكدين ، بأي حال من الأحوال ، من أن المبالغ المذكورة سوف ترد في الاطار الزمني المذكور . وكنا نود أن نرى صفحة أكبر ، ولكننا على استعداد لقبول حل وسط ، والآن انتقل الى الاقتباس الثاني من كلمة الأمين العام في ٣٠ نيسان/ابريل :

وأود أن أوجه تحذيرا يتعلق بالمجموعة الاجمالية من تدابير التوفير التي طرحتها أمام هذه الجمعية . ان هذه المجموعة تمثل توازنا هشا . فبعض التدابير سيكون محل اعتراض دولة أو أكثر من الدول الاعضاء ، في الوقت الذي ستعترض فيه دول أعضاء أخرى على غيره من التدابير . لقد حاولنا أن نوزع التخفيضات بصورة متناسبة على البرامج والأنشطة . وسيكون من الصعوبة بمكان أن نحقق الوفورات المطلوبة اذا ما جرى الاخلال بهذا التوازن". (ص ١٢) .

لقد كان وفد بلادي يود أن يرى توازنا مختلفا وصفحة أكبر ، ولكن في ضوء نداء الأمين العام الذي قرأته لتوى ، فاننا سنكون على استعداد للموافقة على مقترحاته . ويعززنا في هذا الرأي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وفي هذا

المدد ، فقد أنصت بمشاعر القبول الى ممثل بربادوس الذي سبقني في الكلام من على هذه المنصة ، وقال ، كما أذكر ، "ليس الوقت وقت تلاعب بالالفاظ" .

وانني اؤكد على أن ما قلته في الدقيقتين الاخيرتين لا يعالج سوى المشكلة الانية . فهناك أيضا مشكلة المستقبل القريب . وقد عولجت هذه المشكلة بصيغة عامة للغاية في الفقرة ٢٧ من تقرير الامين العام . وهنا يقول :

"ويجب التشديد على أن المقترحات الواردة أعلاه لم يقصد بها حل المشاكل الاساسية المتعلقة بالمنظمة ، التي تتطلب الاتفاق على القضايا الجوهرية المذكورة آنفا في هذا التقرير ، بل انها وضعت لتحقيق وفورات في الاجل القصير للمساعدة على التخفيف من الحالة الانية الحرجة للتدفق النقدي ، وبما يتيح توفير المزيد من الوقت كي تقوم الدول الاعضاء بالنظر بشكل شامل في القضايا الجوهرية وتتخذ اجراءات شاملة بشأنها" . (A/40/1102 ، الفقرة ٢٧) .

المزيد من الوقت ، نعم ، ولكن ليس الكثير من الوقت . فكلما قل ما نفعله الآن ازداد ما سيتعين علينا فعله في المستقبل القريب ، وهذا المستقبل القريب يبدأ في الحقيقة في الاسبوع القادم . وسيتعين علينا اتخاذ مجموعة أخرى من القرارات في ايلول/سبتمبر أو تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام على أبعد تقدير . وهذا يعني انه سيتعين على الامانة العامة أن تبدأ في اعداد الصفقة التالية على التو . ويحدوني الامل في أن يتم ، عند اعداد الصفقة الجديدة ، استشارة الاعضاء على نطاق واسع ، وأن تناقش المسألة مناقشة وافية وواسعة قبل أن تتبلور في شكلها النهائي ، ولكن لا شك في أن لدينا برنامجا نشطا في الشهر القادم وعلينا ، كما قلت ، اتخاذ القرارات في شهر ايلول/سبتمبر أو تشرين الاول/اكتوبر .

ان هذه الازمة لا تتعلق فحسب بما اذا كانت الامم المتحدة تملك في خزانها الدولارات الكافية لدفع مرتبات موظفيها في نهاية الشهر أم لا ، على الرغم من خطورة هذا الامر . فهذه الازمة تتعلق ايضا ، الى حد ما ، بصورة الامم المتحدة ، ان هناك الكثيرين من الناس في العالم يميلون الى وصفنا بلا تردد بحانة لبيع الكلام ،

ويميلون الى الاعتقاد بان الامم المتحدة لا تفعل شيئاً سوى التلاعب بالالفاظ ، واصدار قرارات لا اثر لها ، وبأنها ، بايجاز ، لا تجتمع في الموعد المحدد ولا تنجز شيئاً في الوقت المحدد . وسيكون من المؤسف الا ننجز العمل الذي دعينا جميعاً لانجازه في هذا الاسبوع في الموعد المحدد .

لقد حذرنا الامين العام في كانون الاول/ديسمبر الماضي من أنه قد يتعين عليه ان يدعو الى دورة مستأنفة . وفي آذار/مارس دعا الى دورة مستأنفة . وفي ١٢ نيسان/ابريل أصدر تقريره .

لقد حذرنا بما فيه الكفاية . واتيح لنا وقت كاف لدراسة التقرير ، كما اتيح لنا وقت كاف للحصول على تعليمات من عوامنا ، كما حدث فعلا بالنسبة لي . ومما يضر بسمعتنا وبسمعة الامم المتحدة ، ألا نتمكن من إنجاز ما عزمنا على إنجازه في هذا الاسبوع .

سمعت إشاعات تقول أن هناك من يود مد الدورة الى الاسبوع القادم أو الى ما يتجاوز ذلك ، لا أود أن يكون هناك اعتقاد بأن شعار الامم المتحدة هو النعامة ، نعامة ذات ريش جميل وكبير ولكنها تدفن رأسها في الرمال . واعتقد أن ما نفعله الآن هو جزء من السجل الذي سيحكم به سكان العالم على فعاليتنا وجدوانا .

ولهذا فإنني أود أن أرى أن ما تمخضت عنه هذه المناقشة ما يلي : يجب علينا أن نصل يوم غد الى نتيجة - وكما قلت ، من أجل سمعة الامم المتحدة إن لم يكن لأي سبب آخر . ويتعين علينا أن نخلص الى هذه النتيجة بتوافق الآراء إذا أمكن ذلك . وينبغي أن نؤيد المقترحات التي قدمها الأمين العام ، فهذه المقترحات ان لم تكن ترضي احدا فان لها جدواها . إن البعض يرى أنها مستفيضة والبعض الآخر ، بما في ذلك وفد بلادي ، يرى أنها لا تذهب الى الحد الكافي . وهنا يجدر بي أن أقتبس مما ذكره سفير هولندا ممثلا لموقف الدول الاثنتي عشرة ما يلي :

"ومع التسليم بالطبيعة المعيبة والحساسة لهذا الاستعراض ترى الدول الاثنتا عشرة أن هذه التخفيضات كافية لتفطية العجز بالكامل . ومع ذلك ، نظرا للحالة الراهنة ، تأمل الدول الاثنتا عشرة ، بروح من التعاون ، أن تتمكن الجمعية العامة من الاتفاق بشأن نتائج تلك التجربة كما وردت بالتفصيل في الفقرات ٢١ الى ٢٥ من تقرير الأمين العام . إن الاوقات المعيبة تتطلب توفر القيادة الحاسمة والقوية . والأمين العام في أفضل موقف يسمح له بتقرير التدابير اللازمة للتخفيف من حدة الازمة الحالية ، ونتوقع منه أن يستمر في استخدام سلطته للاضطلاع بهذه التدابير . وترى الدول الاثنتا عشرة أن نتيجة هذه الدورة المستأنفة ينبغي أن تحدد المدى الذي يحتاج اليه الأمين العام

لتحقيق وفورات إضافية في الشهور القادمة . وتحقيقا لهذا الهدف تعتقد الدول الاثنتا عشرة أن هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ينبغي لها أن تطلب من الأمين العام أن يقدم اقتراحات ، من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتحقيق وفورات أخرى لمواجهة العجز إذا ما تأكد أن العجز سيكون أكبر مما هو متوقع في الوثيقة A/40/1106 " (A/40/PV.124) ، ص ١٧ و ١٨)

لقد ذكرت أنه يتعين علينا أن نؤيد المقترحات الحالية التي تقدم بها الأمين العام . واعتقد أننا ينبغي أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنعترف بأن هذه المقترحات لا تعالج إلا المشكلة الحالية ، وأنه يجب علينا أن نطلب من الأمين أن يعد المزيد من المقترحات للنظر فيها في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . وينبغي أيضا أن نفكر في الطريقة التي يمكن بها أن نحقق تحسينات أخرى تبين أننا ندير أمورنا بطريقة مرضية . وإنني أفكر بصفة خاصة في التدابير الواردة في تقرير اجتماع الرؤساء السابقين تحت إشراف معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، والذي عقد على ما أذكر في حزيران/يونيه ١٩٨٥ . لقد قدم الرؤساء السابقون مقترحات معقولة جديرة بالثناء ، واعتقد أن من المصلحة العامة أن نعتمد هذه المقترحات . وبعد ذلك يتعين علينا أن نواصل الإصرار على أن تفي كل الدول الأعضاء بالتزاماتها ، واقتبس مرة أخرى من البيان المدلى به بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة ما يلي :

"ويجب الإشارة إلى أن المسؤولية عن أية آثار ضارة ممكنة لمثل هذه التدابير يجب أن تقع على عاتق الدول الأعضاء التي تسببت أعمالها في هذه الازمة . فعلى هذه الدول في نهاية المطاف أن تتحمل المسؤولية ."

(A/40/PV.124 ، ص ١٨)

ولكن كما قلت من قبل علينا أن نواجه الحقائق كما هي عليه ، وعلينا أن نفعل شيئا الآن . واعتقد أنه يتعين علينا الآن أن نضم قوانا للتضحية بشيء من أجل مستقبل الأمم المتحدة .

السيد بابون (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اسمحوا لي

بداية أن أضم صوت فنزويلا الى أصوات الدول الاخرى التي كرمت ذكرى الراحل راؤول بريبيش ، الذي كان محل حبنا واعجابنا العميقين . ونعتبر أن منجزاته ، في وطنه الام الأرجنتين وفي جميع أرجاء منطقة امريكا اللاتينية من خلال عمله في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وفي معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى الصعيد الدولي في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي برنامج الامم المتحدة الانمائي - وكذلك في منظومة الامم المتحدة بأسرها - ستظل حية نظرا لإسهاماته القيّمة في سبيل التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية .

ومن المحزن أن نلاحظ أننا نكرم هنا ذكرى رجل آمن بالامم المتحدة وحارب من أجلها في الوقت الذي يتعين فيه على الامم المتحدة أن تجتمع للنظر في ما يسمى بالازمة المالية التي تهدد بتقويض دعائم وجودها ذاته .

ونود أيضا أن نتقدم الى وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالتعازي إزاء الخسائر في الارواح والممتلكات التي نجمت عن حادث المفاعل النووي في شيرنوبل في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

ما فتئت فنزويلا ، وهي عضو مؤسس للامم المتحدة ، تنظر باهتمام كبير وانشغال عميق الى المشاكل - وهي هنا مشاكل مالية - التي قد تؤثر تأثيرا سلبيا على المنظمة .

إننا نشجب حقيقة أن عددا من البلدان يضر بالامم المتحدة عن طريق التأخر في دفع انصبة المقررة أو عن طريق التهديد المتعمد بعدم دفع انصبة المقررة ، متجاهلا فاضحا أحكام الميثاق ، وخاصة أحكام المادة السابعة عشرة .

وفي الوقت الذي نعتبر فيه أن حصتنا من الانصبة المقررة عالية بدرجة غير عادلة إذا أخذنا في الاعتبار قدرتنا الفعلية على الدفع ، فإننا على استعداد لأن نفي بالتزامنا الذي حددته الجمعية العامة وأن ندفع نصيبنا المقرر بالكامل لعام ١٩٨٦ ، ويمكن أن نفعل ذلك قبل نهاية الشهر المقبل . وليس على فنزويلا أية مبالغ مستحقة من السنوات الماضية .

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام ، نعتقد أن هذا التقرير يجب أن ينظر فيه بمجموعه وبوصفه جهدا اضطلع به بكل حسن نية للخروج بالأمم المتحدة من الأزمة الحالية . ولهذا فأننا نشعر أن التدابير الواردة في هذا التقرير يمكن أن تعدل تعديلا بسيطا ، وأن الجمعية العامة يجب أن توافق على طلبات الأمين العام ، وهي الطلبات التي أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعدد منها ، دون تأجيل تنفيذ أهم برامج وأنشطة المنظمة .

ولكن كما قال الأمين العام نفسه في بيانه هنا ، ينبغي أن لا ننسى أن تدابير الطوارئ تقتصر فقط على تخفيف الأزمة هذا العام في الأجل القصير ولا يمكن بحال اعتبارها دائمة و/أو إبقاؤها مارية الى ما لا نهاية . فإذا حدث ذلك ، وسوف أ طرح مثلا عملية تجميد التوظيف التي ننظر اليها بقلق ، فسوف تظل الأمم المتحدة تعاني حالة من القيود والتخفيضات المستمرة ، ولا أظن أن أي وفد يرغب في هذه النتيجة .

من هنا لا تغيب عن بالنا حقيقة أننا نواجه مشكلة هيكلية في الأجل الطويل يتعين أن ننظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، وينبغي للجمعية أن تنشئ الطرق والوسائل التي تتيح للمنظمة البقاء والنمو ضمن حدود سليمة وفعالة ولهذا سنحتاج الى تعبئة الإرادة السياسية اللازمة بحيث تسهم جميع الدول في المنظمة بطريقة فورية ومأمونة وقابلة للتنبؤ .

وفنزويلا على استعداد للتعاون في هذه المناقشة بكل طريقة تملكها بحيث تنشئ الحلول العادلة والمقبولة للأغلبية العظمى من الدول . ونحن نفهم في هذا الصدد أن كل بلد يتحمل التزامات تتناسب وشروطه وقوته ومركزه في المجتمع الدولي . وعليه فإن أي تنقيح ممكن للطريقة التي تتحدد بها الانتماء الإلزامية المقررة لابد وأن يشمل عنصر "عدالة التوزيع" على المستوى الدولي . ويعني هذا عمليا أنه سيتعين علينا أن نطلب من البلدان الصناعية بذل المزيد من الجهد ، وأن التضحيات الإضافية التي قد تطلب من البلدان النامية يجب أن تكون أقل ، فهناك هوة واسعة تفصل ما بين الشمال والجنوب لا سبيل الى تجاهلها .

فمثلا ، وبروح بيانات الأمين العام المنشورة في الصحف في مطلع هذا الأسبوع ، نرى أن من المناهج التي قد ننظر فيها الجمعية العامة ، أن تطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن القبول بزيادة تناسبية في أنصبة كل منهم مما سيبقي مبلغ مساهمات هذه البلدان الخمسة عند نسبة كبيرة من المجموع . وفي هذا الصدد قد نتذكر أن النسبة الحالية هي ٤٧ في المائة من المبلغ الإجمالي وهو رقم ما برح يتناقص تدريجيا بالتأكيد . ويمكن وضع حد أعلى بحيث لا تسهم أي من تلك الدول الخمس بما يتجاوز نسبة مئوية معينة .

ومما يكمل ذلك أن المبلغ المتبقي يقسم على سائر الدول أعضاء المنظمة كالمعتاد أي بنسبة الدخل القومي لكل منها . ويمكن أيضا وضع حدّ فردي أعلى للبلدان هذه المجموعة على شكل نسبة مئوية من المبلغ الاجمالي .

وهذا سيلبي الهدف المتمثل في أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يضر المنظمة أو يمارس الضغط عليها . ويمكن للبلدان الغنية والكبيرة نسبيا أن تبحث في إنشاء نظام مستمر من المشاورات فيما بينها في محاولة للإتفاق الطوعي على الحفاظ على مساهماتها فوق حدّ ادنى بعينه . ومن شأن هذا أن يكفل للمنظمة الطمأنينة والامان .

على أن وفدي يعلم انه يوشك على الخوض في مسائل لا سبيل الى بحثها هذا الاسبوع ولكن يتعين مناقشتها في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة وتعننى بصورة مباشرة بالمشكلة الهيكلية الطويلة الاجل التي أشرنا إليها . ولهذا ننظر باهتمام كبير الى اقتراح انشاء فريق عامل جامع يتولى فحص هذه المسائل وغيرها من الآن وحتى الدورة الحادية والاربعين ويمثل حلقة وصل مع فريق ال ١٨ الذي سيكون قادرا ولا شك على تقديم توصيات مهمة وقيمة للغاية للنظر فيها من قبل الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعنا الى آخر المتكلمين في

المناقشة حول البند ١٥٠ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥